

بقولها فسخت نكاحي بنت علي المدعة فلها الفسخ حال فانها تسب
 ولان بنت نف اذ الحاصل انه اذا يسرى يوما او يومين ثم اعسر بنت بخلاف
 ما اذا يسر تلك ثمة ايام فانها تسب نف ولا شيء من حرمي سئل شيخنا عن
 رجل سلك عصاة عليها ذهب وقضة ولؤلؤ دفعها لزوجته على السكوت
 من غير ان يذكر لها انها ودية او هبة فهل نكاحها بمجرد وضع اليد ام كيف
 الحال او يد والكتاب فاجاب ما نصه وامر بنت بنته واملاه من لفظه
 لم يردده وجدد الفصاة المذكورة امانة شرعية بيد الزوجة المذكورة
 للزوج نزعها عنها قهرا عليها اي وقت اراده لانها ملكه ولم يرد منه
 صفة شرعية تنقل ملكه عنها للزوجة فهي باقية على ملكه وما يشهر
 على السنة العامة من ان كل شيء يتبع فيه المرأة يصير ملكا لها باطلا اهل
 لاداء ما قاله بحروفه واج في حق مسير وعن شخص مصغاب عن البلد
 فهل يسب عليه زوجته في صحة الراجح كالحاضر ولكم خاص بالحاضر فليجاب
 بانه ان شهدت بيعة شرعية بانه ميسر الا ان عن نفقة الفسوخ ولو
 باستنادها الى استصحاب بشرطه امهله الحالم ثلاثة ايام ومثلها
 من الفسخ صحة الرابع ووجه فلكم مثل اهل الحاضر والقارب من الفتاوى

فصل في الحضنة قسسي كقالة وتسمى بالبلوغ او الافة قال
 وموتها علي من تلزيم النفقة ومن ثم ذكرت هنا من لا يستقل بامور
 لصغر او صغوبه بفسد الا اشارة بذلك المصدر اليان الواجب علي
 الحضنة ان فقال واما الاعيان فعلي من عليه نفقته قبل وحلته
 بفتح الكاف لكن الا ناك اليق بها الا هفتة طنة لما يرد وال فهذا
 لا يدل على انها يجب له ان كان ينبغي ان يقال ثبت الحضنة للنساء والرجال
 ويقدم النساء على الرجال ويقدم من التام الرجل واذ افاقوا كالتحيز
 بقيد المارقة عما اذا كان الة بولت على النكاح فان الولد يكون معها بقوانين
 بكفالة الاب بالانفاق والام بالحضنة والتزيم ان كان علي سبها فهي
 احق بالحضنة وموتة الحضنة في ماله شرعي ان اب له منها من اسباب
 الكفاية كالنفقة فوجب علي من تلزيمه نفقته غير من وهي قد يقال
 الضمير عايد علي الغير وهو مذكر فكان حقه ان يقول وهو لا ويجاب بان
 الفير

الغيره موت في المعنى فلذلك صحت اعادة النكاح الموت عليه ومن ثم قال
 قل في حقه قوله وهي اي الواحدة منهن كالفسخ الا ان يوضه من
 ان الاغ مقدم علي كقالة وفي عبارة غيره فاخت فاق نخالته كما صرح به
 ابن الصلح ومثل الزوجة الزوج فلان يدان يتان منه اوطع زك وبنت عمه
 وبنت عم اغير ام وان كانت غير حرم لشقتها بالقرابة وهدايتها الهال التزيم
 بالانفة من خاله وعمل القرابة كالفقعة وخلاف من ادلت بتدبير وارث كسنت
 خال وبنت عم له م وكذا من ادلت بوارث او بنتي وكان الحضور ذكر ابنتي
 ثم المتزوج والمعتد ان بنت الخال تثبت الحضنة لها دون بنت العم لام يعرف
 بان بنت الخال اقرب سلاله من بنت العم لان اباه الذي هو كمال اقرب لله ام
 سدا اقرب له قريب وارث فلو فود في الذكر الارث والموتية كابت الخال
 وابن العمه او فود الارث دون المحرمية كخال والعم وابي الام او فودت
 القرابة دون الارث كما لمصفت فله حضنة له والاقسام اربعة ثبتت الارث
 والمحرمية كالاب ثبوت الارث فقط كابت العم فمن هاتين المصورتين تثبت
 الحضنة فقدما كابت خال ثبوت المحرمية فقط كخال غيرها تثبت
 الحضنة بترتيب ولاية النكاح متعلق بتبني المقدراي ثبتت الحضنة
 لذكر قريب وارث علي بترتيب ولاية النكاح قدمت الابني فتقدمت
 علي اخ وبنت اخ علي ابن اخ ذكورة كغيره وابنة كالتبني ان حملها
 فان لم يجلح الا اهدها تبين فلا تخيير ولو فضل احدهما الاضرب اكب
 بان كان عدلين كمن اهدها الرجح عدلها ما سياتي ان الفاسقة لا حضنة له
 ومقتضى القياس ان يجزي مثل ذلك في غير المسلمين بان يكون اهدها ليدل
 في دينه ويقدم اليهودي او النصراني على الاضرب ان كان صريحا او مجنونا او
 مرتدا كما هو معلوم كالفقهاء في الة تضارب كذا في خط المؤلف وفي رسم
 الرضخ كما في الة تضارب صرمومي وهو اي حصول ذلك موكول كذا وغير
 اي المهر الذي له اب له ايض بين ام وان علمت وجدوان حلالا او غير امي
 بعد فقد كالدخول كاي غير حيث له ام بين اب واهت لغراب ولو لام مع
 ان الة لله ب مقدمه علي الة لله ام اول معتد من ذريتها
 اي الة ام لاني كل يوم هفا من منزلها بعيدا منزلها قريب فله باس

من